أثر التجارة الخارجية على التنمية المستدامة بدولة الكويت

دراسة تحليله من خلال الفترة(٢٠١٠-٢٠٢٠)

فيصل احمد محمد خليفة الكندري

طالب بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل

جامعة أسوان

محمد عبد الوهاب أبو نحول

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ، وعميد كلية الزراعة الأسبق، جامعة أسيوط.

حرب أحمد البرديسي

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر

الملخص

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وكذا تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول.

بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات والتي من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة .أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التنمية، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشر.

وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج، ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بدءًا من مرحلة التحرير الكامل للتجارة، لذلك قد حاولنا في هذا البحث إلقاء الضوء على مسألة أثر التجارة الخارجية في الكويت، على التنمية المستدامة عن طريق الأدلة التجريبية والكمية، ونعتقد من

خلال هذا البحث أن يكون إسهاما إيجابيا في طريق دراسة السياسات في البلدان النامية.

نتائج البحث: توصل البحث إلى مجموعة من النتائج هى

١–أن الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي

٢– مساهمة التجارة الخارجية عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسيطية والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

٣– أن زيادة الانفتاح من شأنها أن تعمل على زيادة معدلات التضخم في البلد، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج، ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بدءا من مرحلة التحرير الكامل للتجارة.

٤–توجد علاقة بين الانفتاح التجارى والناتج المحلى الاجمالى.

الكلمات الأساسية: التجارة الخارجية، سياسية التجارة الخارجية، التنمية المستدامة.

Abstract

There are many mechanisms through which the mutual influence between foreign trade and sustainable development takes place.

Increasing exports will maximize the growth of GDP within identical output by spending, as well as reduce imports, and the growth of export-oriented industries will maximize job opportunities as well as maximize wages and thus Maximization of output growth within matched output by income.

In addition to the increase in the added value of the industrial sector destined for exports, which would maximize the growth of output within the identical value added. Add to this the indirect effects due to impacts on productivity as a major source of development, on reallocation of resources in a more efficient manner, and other indirect mechanisms.

Consequently, the liberalization of foreign trade improves the flow of exports abroad, leading to an increase in economic growth rates starting from the stage of complete liberalization of trade. Therefore, in this research we tried to shed light on the issue of the impact of foreign trade in Kuwait on sustainable development through empirical evidence. And quantitative, and we believe through this research to be a positive contribution to the way of studying policies in developing countries

Results: The research reached a set of results are

1- That the increase in openness increases both real exports and imports, as the continuous demand for exports is reflected in the rate of economic growth.

2- The contribution of foreign trade through real imports through intermediate and investment goods directed towards moving the productive machine and achieving sustainable development.

3- The increase in openness would increase the inflation rates in the country, and thus the liberalization of foreign trade improves the flow of exports abroad, thus leading to an increase in economic growth rates starting from the stage of complete trade liberalization.

4- There is a relationship between trade openness and gross domestic product.

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية، والمبنية على أساس تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول .ولا يمكن تجسيد ذلك إلا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم، فأصبح اللجوء إلى التجارة الخارجية يُعد أمر ضروري مهما كانت درجة النمو الاقتصادي.

فالتجارة الخارجية لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية، وتعتبر المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عن طريق تنويع وترقية الصادرات، ولم يقتصر دورها في هذا الاتجاه، بل هي أيضا وسيط لنقل الناتج الحضاري، وإشعاع الابتكار، وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي.

ومن المتعارف عليه اليوم أن التنمية المستدامة أصبحت قضية حيوية لا غنى عنها فى سبيل تقدم المجتمع وازدهاره ، فلم يعد من المقبول تجاهل البيئة وتجاهل استدامة الجهود التنموية واستمراريتها، كما أنه لا يمكن تلبية احتياجات الأجيال الحالية وتجاهل احتياجات الأجيال القادمة(١).

فمنذ مؤتمر القمة العالمى فى هوهانسبرج عام ٢٠٠٢، أخذت قضية التنمية المستدامة تتصدر اهتمام الأجندة التنموية الدولية، خاصة مع التحولات والتغيرات الكبرى التى بدأت تشهدها المجتمعات المعاصرة، فينظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها المسار البديل للتطور المجتمعى، فهى عملية تهدف إلى تحرير المجتمع من التخلف وفق خطة علمية وفعالة تستفيد من دروس التاريخ وخبراته، فهى تنمية لا تكتفى بتوليد النمو حسب، بل توزع عائداته بشكل عادل

(١)منى خليفة، التنمية البشرية: الصحة السكانية والبيئة ، رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية ، الجزء الثانى ، لاتنمية الشاملة ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص٢٤٥.

أيضًا، وهى تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة فى القرارت التى تؤثر فى حياتهم [٢].

وتعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة و التي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية، من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل والبنى القاعدية و دفعا أكبر لزيادة و رفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، و هو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات و الأفتراد على حد سواء، و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص معدلات البطالة و تحسين مستويات المعيشة و زيادة رفاهية المجتمعات دون إغفال انعكاساتها على الجوانب البيئية سواء بالسلب أو بالإيجاب، و هو ما يعني في مجمل القول تأثيرها

(٢)نصر محمد عارف ، التنمية من منظور متجدد: التحيز –العولمة –ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٣.

على مختلف الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة و تأثرها بتيني الدول لضوابط و معايير هذه الأخيرة.

المشكلة البحثية:

لا تقتصر الاستدامة على البعد البيئى فقط، بل يجب أن تكون عملية تنموية عامة وشاملة لكل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجعل من هذه العملية التنموية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية[٣]، ويتطلب ذلك عدم توريث الأجيال المقادمة ديونًا اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها ومن ثم عقلنة استثمار الموارد الطبيعية ، وما يتطلبه ذلك من تعديل فى أنماط النمو ومعدلاته التكنولوجية المستخدمة، بالإضافة إلى تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموراد الطبيعية التى هى غير قابلة للاستمرار.

فى ضوء ما تقدم ، يسعى البحث إلى معرفة كيف أثرت مختلف سياسات التجارة الخارجية التى انتهجتها الكويت على التنمية الاقتصادية المستدامة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة الأسئلة التالية:

(٣)منى خليفة ، التنمية البشرية ، الصحة السكانية والبيئة ، رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية ، مرجع سابق، ص٤٥.

١-كيف أثر احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية على مختلف جوانب التنمية المتستدامة؟

١-إلى أى مدى استطاعت دولة الكويت تحقيق الاستدامة ؟

٢-ما هي أهم آثار الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في الكويت؟

٣-ما الاجراءات العملية لحماية البيئة الكويتية وتعزيز سبل التنمية المستدامة؟

الأهمية البحثية

تأتي أهمية البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ما لم تتوفر التجارة الخارجية وتبقى هي أحد الوسائل الفاعلة.

الأهداف البحثية

يستهدف البحث تحقيق جملة من الأهداف هى :

١-التعرف على تأثير الانفتاح التجاري على النمو٠ .

٢-التعرف على تأثير واقع التجارة الخارجية الكويتية٠

٣-التعرف على تأثير التجارة على النمو، ومن ثم على التنمية المستدامة.

فرضيات البحث

١-ساهم احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الحد من التبعية للخارج.

٢-تمكنت دولة الكويت من تحقيق التنمية المستدامة من خلال التجارة الخارجية.

٣-أثرت السياسات التجارية الاحتكارية ايجابًا على الأبعاد الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة في الكويت.

٤-كان لتحرير التجارة الخارجية أثار إيجابية على البعدين الاجتماعي و البيئي للتنمية المستدامة في الكويت.

المنهجية البحثية:

لدراسة هذا البحث قمنا باستخدام المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج التاريخي باستعراض خلفية تاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

دراسة يوسف باهى (٢٠١٧) بعنوان :"دور التجارة الخارجية فى تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر فى الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٦، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦) ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا لتحرير التجارة وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف.

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، فقد استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تم صياغة النموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وهي إحدى طرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة عبد الرشيد بن ديب(٢٠١٣) بعنوان:، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

وقد تناول فيها بداية الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال مختلف النظريات المفسرة لها، ليعرج على أهم التطورات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى غاية ٢٠٠٤ ، مركزًا على تحرير التجارة الخارجية بعد ١٩٩٠ وآثارها على النمو الاقتصادي، لينتقل إلى سرد آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، بالحديث أساسًا حول عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية و ما سوف ترتب عنها من تسهيل لعملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة وأن المفاوضات في مرحلتها النهائية.

دراسة وليد عابي(٢٠١٢) بعنوان: آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية- دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغرب-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف.

هي الدراسة التي تناولت سياسات تحرير التجارة الخارجية وأهم تأثيراتها على التنمية المستدامة، كما ركز صاحبها بالأخص على الجوانب البيئية عند تناوله لدول المقارنة مصر و الجزائر و تونس و المغرب، مبرزا أهم الانعكاسات التي تخلفها عملية التحرير على البيئة وكذا مدى مراعاة المعايير البيئية عند التصدير.

دراسة فيصل لوصف (٢٠١٤) بعنوان: أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة فى الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٢، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة سطيف١.

أصبح التبادل الدولي ضرورة تحكم راهن العلاقات الاقتصادية و باعتبارها المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلدان، فإن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير و الأثر البالغ على مختلف الجوانب و الأبعاد المشكلة للتنمية المستدامة و على العملية التنموية ككل في جميع البلدان دون استثناء، و هو ما حاول البحث التطرق إليه من خلال هذا البحث ، وتوصل البحث إلى أن للتجارة الخارجية الأثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و توسيع أحجام السوق لتصريف منتجات الدول و كذا مساهمتها في إنتقال الأفكار و التكنولوجيات الحديثة و طرق الإنتاج و التسيير المتقدمة، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة و هو ما يعزز فرصها في إقامة صناعات جديدة و تحفيز نموها، بالإضافة إلى اعتبار التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد

تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية، هو ما يساهم في إبقاء أسعار و تكاليف السلع الوسيطة و نصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعا ما

تقسيم البحث:

المبحث الأول: الإطار النظرى للتجارة الخارجية.

المبحث الثانى: مراجعة نقدية لما يخص دولة الكويت من قضية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقى.

المبحث الأول

الإطار النظرى للتجارة الخارجية.

مهما اختلفت الأنظمة في دول العالم، فإنها لا تستطيع إشباع سياسة الاكتفاء الذاتي، ومن خلال ذلك تضطر الدول إلى إنتاج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما تسعى الدول في سياسات الإنتاج، إلا أنها تبقى بحاجة إلى منتجات الدول الأخرى، ولا تستطيع العيش في عزلة عنها، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.

أولًا-مفهوم التجارة الخارجية:The Foreign Trade

هى فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، في صوره الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال(٤).

ويقصد بالتجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل(٥).

فهي عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص علي المستوي الدولي، بحيث تفصل بينها حدود سياسية وموانع تداول وأنظمة وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية(٦).

ثانيًا– العوامل المؤثرة فى التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في حركة واتجاه التجارة الخارجية، نذكر منها:

(٤)بهلول مقران ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادى من (١٩٧٠–٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص٣٢.

(٥) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر ١٩٩٦ ، ص١٣.

(٦)محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المهل اللبناني ، بيروت ، ط١، ٢٠١٢، ص١١.

١)سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول :العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد، أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

٢)أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي : هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي لكي ترتقي صناعته بحاجة إلى مواد خام، لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات .كما أن للطلب الاستهلاكي دورًا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي، فإن تعبير الطلب بالسيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، وكذا على استهلاكها من جهة أخرى(٧).

٣)التجارة ونفقات النقل :تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع

(٧)بهلول مقران ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادى من (١٩٧٠-٢٠٠٥) مرجع سابق، ص٤٠.

نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل(٨).

٤)**مستوى التنمية الاقتصادية** : حيث أن هذا العامل يلعب دورًا هامًا في مجال التجارة الخارجية، إذ أن الجمود والتتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصًا على وضع سياسة حمائية للتجارة الخارجية، عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم، وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

٥)**حجم الدولة :**الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية.

٦)**الشركات متعددة الجنسيات** :القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية، وسيطرتها على العديد من المنظمات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة، وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية،

(٨)مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت١٩٦٦، ص٨.

قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة[٩].

ثالثًا- أهمية التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبالغة، ولها مميزاتها حيث تستفيد الدولة من مزايا الدول الأخرى، فكل دولة إذا أغلقت حدودها واعتمدت على نفسها وعلى أراضيها لإشباع حاجاتها في كل الحالات، وهي بالتالي لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه.

وتعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان متقدمًا أو ناميًا، وهي تربط بين الدول، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[١٠].

(٩)زينب حسين عوضالله،الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، ١٩٩٨،ص٦٣.

(١٠)طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار الفواد للنشر، ، ١٩٩٥، ص٤٣

وأيضا تعتبر التجارة الخارجية هي الجوهر على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما له من آثار على الميزان التجاري(١١).

كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، ولها دور كبير في الخروج من الفقر؛ وخاصة عند تشجيع الصادرات، حيث ينتج عن ذلك مكاسب كبيرة في صورة رأس المال الأجنبي، هذا الأخير يلعب دورًا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، حيث يؤدي في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الثانى

مراجعة نقدية لما يخص دولة الكويت من قضية التنمية المستدامة

أولًا– مفهوم التنمية المستدامة:

إن مصطلح التنمية المستدامة أصبح جزءًا من حياتنا، فرغم أنه بالنسبة للكثيرين يعتبر غامضًا وغير معروف بدقة، إلا أنه يترجم حقيقة التحولات العميقة التي تعرفها مجتمعاتنا المواجهة حاليًا لأربع تحديات أساسية(١٢).

(١١)سيد محمد أحمد ، التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠، ص٥٤.

١-كوكب أصبح أصغر مما كان عليه، متسم بزيادة مضطردة في عدد سكانه (ملياري نسمة في سنة١٩٦٠ وحوالى ٧ ملايير حاليا، ويتوقع أن يبلغ العدد حوالي٩ ملايير بحلول سنة ٢٠٥٠ حسب منظمة الأمم المتحدة)، وكذا بموارد تتناقص وتتضاءل يوما بعد يوم مع تغيرات جلية مست النظام البيئي.

٢-طموح إنساني متزايد يوما بعد يوم، معبر عنه بالرغبة والإرادة الكبيرتين للاستفادة من المعارف والميزات التي يمنحها له مجتمع التقنيات الجديدة، لدفع الأخطار المحدقة بتلبية الإنسان لحاجاته الأساسية.

٣-معارف تتطور بإستمرار مرافقة التقدم تكنولوجي مذهل، أتاحت للأفراد قدرات أكبر، ولكن الإدراك المعنوي للكثيرين لها لا يرقى إلى مستواها.

٤-اللاتوازن المجتمعى الذى لا يتوقف عن الاتساع.

تعرف التنمية المستدامة بأنها الإستراتيجية القائمة على الحفاظ على كوكبنا في حدود ما يسمح بتنمية رفاهية الإنسانية عمومًا و ذلك بالتحكيم و التوفيق بين وجوب

(١٢)Yvette Lazzeri, le développement durable du concept à la mesure, édition l'Harmattan, Paris, 2008, pp 11-12.

الحفاظ على الطبـيعة و مـواردها و ضـرورة الأخذ بعين الاعتبار العوائق الاقتصادية و أهمية تقوية الروابط الاجتماعية و الاختلافات الثقافية(١٣).

و عـرفتها اللجنة العالمية للبيئـة والتنمية في تقرير برانتـلاند لسنة١٩٨٧على أنها "عمليـة التغيير التي يتطـابق ويتوقف كل من استغـلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، التغيرات التقنية والتنظيمية، من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحـاضر والمستقبل(١٤).

يعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة سنة ١٩٩١ التنمية المستدامة على أنـها" :نوع من· التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبء النظم الإيكولوجية(١٥).

عرف Edward Barbierالتنمية المستدامة على أنها" ذلك النشـاط الاقتصـادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحـرص على الموارد المتاحة الطبيعية، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة(١٦).

(13)Tracey Strange et Anne Bayley, le développement durable à la croisée de l’économie de la société et de l’environnement, édition de l’OCDE, Paris, 2008, p26.

(14)Commission mondial sur l'environnement et le dévloppement, rapport brundtland, 1988, p10. 4 Beat

(15)Beat Burgenmeier ," Economie du développement durable", Editions de boeche, Paris, 2002, p 19.

ثانيًا- أبعاد التنمية المستدامة:

تشمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد مترابطة وهي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والتبعد البيئي، ولكي تستتديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل بين هذه الأبعاد:

١-البعد البيئى

يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية الاحتياط والتوقاية، لكن تجدر الإشارة إلى الاهتمامات البيئية فهي متهمة بتدهور الحياة البيئية على المدى الطويل[١٧].

٢-البعد الاقتصادى والسياسى

(١٦)عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دار الشرق للنشر، ٢٠١٠، ص٤٤.

(١٧)سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٤٣.

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

تدافع التنمية المستدامة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد التوازنات البيئية السياسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي والسياسي فتتميز التنمية المستدامة خاصة في بعدها الإنساني ما يجعل النمو الاقتصادي وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول(١٨).

ثانيًا–مراجعة دليل التنمية المستدامة بدولة الكويت:

أ)تعزيز التنمية المستدامة على الصعية التكنولوجى

دعت وثيقة التنمية المستدامة بالكويت إلى أهمية تسخير قدرات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز تمويل البحوث من أجل الوصول

(١٨)مصباح بلقاسم ،أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ودوره فى التنمية المستدامة ، حالة الجزائر ، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٦، ص٤٣.

إلى التكنولوجيا السليمة بيئيًا، ونشر المعارف المتعلقة بها خاصة فى البلدان النامية، ويُعد هذا الجانب لمعالجة الاستدامة فى المجال التنموى من أهم المجالات المتعلقة بدولة الكويت لعدة أسباب أهمها:

١-الاتجاهات المتسارعة نحو الاستثمارات كثيفة رأس المال، كثيفة التكنولوجيا يترتب على هذا النوع من الاستثمارات انطلاق ملوثات غازية وكيماوية عالية.

٢-أنماط الاستهلاك الراقية تلك التى تعتمد على أحداث ما تنتجه التكنولوجيا فى ظل معطيات مجتمع الرفاه الذى تعيش فى ظله دولة الكويت، لذا قد يترتب على ذلك أنواع من التكنولوجيا غير المستدامة سواء عالية الاستهلاك للطاقة أو تلك المصدرة للملوثات .

٣-التحديث المستمر للبنية المستمرة بالاعتماد على مواد غير قابلة لإعادة الاستخدام فى بناء البنى الأساسية وتجهزيها يحول هذه العمليات الضرورية للاستدامة إلى إحدى العمليات المنتجة للمخلفات.

ب)حماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإداراتها :

تمثل قاعدة الموارد الطبيعية فى أى بلد من البلدان قاعدة النشاط الاقتصادى والاجتماعى، بل النشتاط الحياتى كله، لذلك فإن حالة قاعدة الموارد الطبيعية هى التى تحدد الاستدامة ومستقبلها بصورة حاسمة.

وتعد صور المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية غير أن أهمها حماية النظم الإيكولوجية، مثل تحقيق الإدارة المتكاملة للأراضى وللموارد الحية المحافظة على المنظومة الأرضية حاملة نظم الحياة البرية المختلفة والغطاء الخضرى.

وصيغة حماية قاعدة الموارد الطبيعية تنطبق على دولة الكويت فى عموميتها، وتقسم طبيعية قاعدة الموارد الطبيعية الكويتية إلى موارد بحرية وساحلية، بيئة صحراوية، موارد مياه جوفية، موارد تعدينية أهمها النفط.

ويؤدى النفط دورًا محوريًا فى النشاط الاقتصادى لذا تخضع عملية الحفاظ على الموارد الطبيعية الكويتية لانتقائية شديدة تعكس الانحياز للنفط بحكم هيمنته على النشاط الاقتصادى.

ج)تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام

يعتبر تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج المستداميين حجر الزاوية فى تحقيق التنمية المستدامة لأنه من الضرورى لتحقيق الاستدامة أن يتم كل من الإنتاج

والاستهلاك فى ظل الطاقة الممكنة للنظم الإيكولويجة للمجتمعات، وتتميز دولة الكويت بارتفاع مستويات الاستهلاك لديها وطبقا لمقياس الأثر البيئى Ecological Footprint[١٩] يقدر الاستهلاك الكويتى بقيمة ١٠.٣ أمثال الطاقة الإنتاجية للأراضى الكويتية [٢٠].

إذا يمثل الاستهلاك الكويتى عنصر ضغط على الموارد الطبيعية للدولة فقد تأثر قطاع الثروة السمكية بهذه المعادلات العالية للاستهلاك، وتأثر قطاع إنتاج الكهرباء أيضا .

المبحث الثالث: الجانب التطبيقى

أولا- تطور التجارة الخارجية بالكويت

واجهت الكويت، في ٢٠١٣، صعوبات في الميزانية العامة التي يعتمد عليها إقتصاد الدولة في شكل رئيسي. فقد تراجعت الإيرادات العامة نتيجة تراجع الصادرات النفطية التي تشكل ٩٤% من عائدات الدولة، مع إرتفاع مزمن

(19)M. Wackernagel, et al: The Ecological Footprint of nations, UBP project (1996 data) Calculation of the Kuwaitis average Ecological Footprint (1996 data), Centre of Sustainability Studies, Mexico, 2001. www.rprogress.org.

(٢٠)مؤشر الأثر البيئى يقوم على ترجمة متغيرات الاستهلاك والتخلص من النفايات بالوحدات الأرضية .

للمصروفات العامة. وتشير حركة الميزانية إلى أخطار محدقة في المستقبل القريب، قد يكون أكبرها أزمة الإسكان التي تتفاقم في شكل مقلق. إذ إنخفضت نسبة مالكي السكن الخاص بنحو -٨.٣٦% في العقد الأخير، بينما إرتفعت نسبة الطلب على الوحدات السكنية نحو ٤٧.٦% في المدة نفسها[٢١] وتوازي هذه الأزمة أزمة أخرى تتمثل في إرتفاع حجم الدعم الحكومي لتغطية دعم السلع والوقود والطاقة، والذي يتوقع أن يبلغ حجمه أكثر من ٥.٠٦ مليار دينار كويتي [٢٢] وفي المقابل، توقّع صندوق النقد الدولي أن يصل حجم الدعم الحكومي للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٧.٤ مليار دينار كويتي، أي نحو ٣٤% من المصروفات العامة ونحو ٢١% من الإيرادات العامة.

ثانيًا- الناتج المحلي الإجمالي ونسب نموه

تشير الإحصائيات المتوفرة من الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، بلغ الناتج المحلي الإسمي لسنة ٢٠١٢ نحو ٥١.٣ مليار دينار كويتي، مرتفعًا بنسبة ١٥.٧% عن عام ٢٠١١ الذي بلغ حجمه ٤٤.٣ مليار دينار. ولكن بالمقارنة مع نسبة نمو الناتج المحلي لسنة ٢٠١١ (٢٨.٩%)، تراجعت نسبة النمو لسنة ٢٠١٢

(٢١)مؤتمر الكويت للإسكان،" ١٠ مارس ٢٠١٤ http// www youtube com \D2iaJj18=v

(٢٢)الكويت تبدأ إجراءات خفض الدعم الحكومي الباذخ"، العرب، ٧ أبريل ٢٠١٤.

بنحو -٤٥.٧% نتيجة إستقرار أسعار النفط للسنة المعنية، إضافة إلى إستقرار مستوى الإنتاج النفطي اليومي، أما الناتج المحلي الحقيقي، فلم تنشر البيانات لسنة ٢٠١٢ من قبل المؤسسات الرسمية للدولة. ولكن، بحسب تحليلات صندوق النقد الدولي، بلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي لسنة ٢٠١٢ نحو ٦.٢%، بينما بلغت تقديرات النمو لسنة ٢٠١٣ نحو ٠.٨% أي بإنخفاض نسبته -٨٧.١% عن السنة السابقة [٢٣]

ووفقا للبيانات الأولية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت في شهر يونيو لسنة ٢٠٢٠ بلغت قيمة الصاررات ٨١٩%مليون د.ك مسجلة انخفاض بنحو ٤٧% ، وبلغت قيمة الواردات ٧٤٥ مليون د.ك وبانخفاض بنسبة ٣,٦% وذلك بالمقارنة مع شهر يونيو لسنة ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن يؤثر الانفتاح على كل من الصادرات والواردات، حيث يزيد الطلب المحلي على السلع والخدمات خاصة السلع الوسيطية والاستثمارية الداخلة في العمليات الإنتاجية، كذلك بالنسبة للصادرات فستشهد ارتفاعًا نظرا للطلب العالمي على المواد الأولية، وإمكانية حدوث علاقات تجارية بين الدول في شكل تكامل أو شراكة اقتصادية.

(٢٣)تقرير Kuwait :2013 Article IV consultation ، صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٣.

وقد حقق الميزان التجارى عجز بلغ ٧٥ مليون د.ك فى شهر يونيو لسنة ٢٠٢٠ بينما بلغ ٧٧٣ مليون د.ك فى شهر يونيو من سنة ٢٠١٩ أى انخفاض بنسبة ٩٠,٤%

وفى نفس الفترة انخفض حجم التبادل التجارى بنسبة ٣٢.٥% مقارنة فى شهر يونيو لسنة ٢٠١٩ حيث ان حم التبادل التجارى فى شهر يونيو لسنة ٢٠٢٠ بلغ ١,٥٦٤ مليون د.ك بينما بلغ حجم التبادل التجارى ٢,٣١٨ مليون د.ك شهر يونيو لسنة ٢٠١٩

جدول رقم (١)

يوضح الميزان التجارى والتبادل التجارى يونيو ٢٠٢٠[٢٤]

القيمة بالألف دينار كويتى

السنة	الفائض %	التغير %	الميزان التجارى	التغير %	الواردات	التغير %	الصادرات
2010	276.4		11,460,637		6,498,607		17,959,244

(٢٤)الإدارة المركزية للإحصاء، احصاءات التجارة الخارجية بالكويت ،يونيو ٢٠٢٠.

28,339,860	157.8	6,938,065	44.2	21,401,795	86.7	408.5	2011
32,051,281	13.1	7,631,699	12.5	24,419,582	14.1	420.0	2012
32,363,342	1.0	8,308,846	2.5	24,054,496	−1.5	389.5	2013
28,636,494	−11>5	8,829,318	−7.9	19,807,176	−17.7	324.3	2014
16,280,209	−43.1	9,316,102	−31.7	6,964,107	−64.8	174.8	2015
13,952,081	−14.3	9,269,308	−9.3	4,682,773	−32.8	150.5	2016
16,677,510	19.5	10,182,967	15.7	6,494,543	38.7	163.8	2017
21,671,352	29.9	10,744,687	20.7	10,926,665	68.2	201.7	2018

2019	192.4	-13.9	9,404,917	-8.2	10,180,658	-9.6	19,585,575
2020	144.5	-63.7	1,843,832	-33.6	4,145,786	-41.1	5,989,618

وبلغ معدل التغطية ١١٠% فى شهر يونيو ٢٠٢٠، فى حين كان ٢٠٠,١% فى شهر يونيو لسنة ٢٠١٩ وفى شهر يونيو لسنة ٢٠٢٠ بلغ معدل التغطية (باستثناء السلع النفطية) ١٠.١% بينما كان معدل التغطية فى شهر يونيو لسنة ٢٠١٩ (باستثناء السلع النفطية) ١٩,٨%[٢٥].

جدول رقم (٢)

إحصاءات التجارة الخارجية بالكويت (٢٠٢٠)

القيمة بالمليون دينار كويتى

الفائض	التبادل	الميزان	الواردات	الصادرات		

(٢٥)دولة الكويت ، اللإدارة المركزية للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية الشهرية، يونيو ، ٢٠٢٠

%	التجارى	التجارى							
	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	السنة	الفترة
199.6	-	15,266	- 63.7	5,074	-18,6	5,096	2019	يناير-يونيو
144.5	-33.6	10.136		1,844		4,146	2020	
200,01	-	2,317	-90,4	733	-3,5	772	2019	يونيو
110,0	-32,5	1,564		74		754	2020	

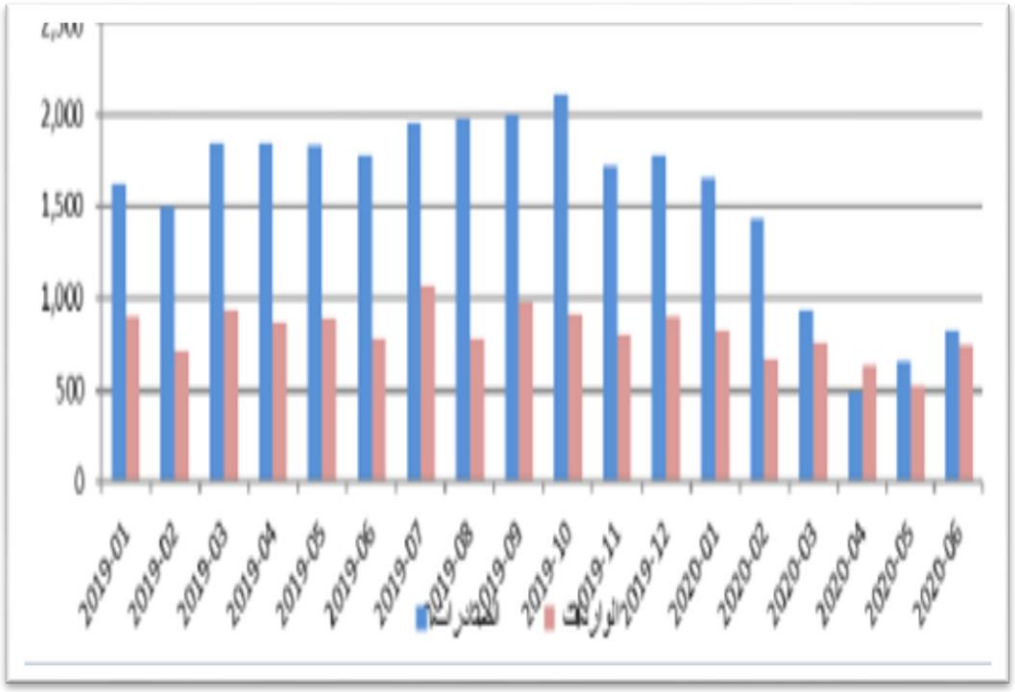

شكل رقم (١)

إحصاءات التجارة الخارجية ٢٠١٩–٢٠٢٠

ثالثًا –علاقة الانفتاح التجارى ونمو الناتج المحلي الإجمالي

تحظى العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي بجدل واسع بين أوساط العديد من الاقتصاديين، حيث يظهر وجود علاقة إيجابية فإن الانفتاح يدعم النمو بدرجة كبيرة.

وتشير آخر بيانات الحسابات القومية إلى انخفاض في حصص أغلبية القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٢٠.٩ مليار دينار كويتي بالأسعار الجارية، أي بنسبة حوالي ٣٩.٤% من إجمالي الناتج المحلي. وشهد قطاع الكهرباء والغاز والماء، وقطاع العقارات، أكبر إنخفاض من حصة الناتج المحلي بنسبة -١٢.٣٢% و -١١.١٩% على التوالي. وقد إنعكست هذه الإنخفاضات أيضًا في قطاعات أخرى مثل التشييد (-٩.٢%) وقطاع النقل والتخزين والمواصلات (-٩.٤%) [٢٦] وتدل هذه المؤشرات إلى تذبذب في مسار تنمية البنية التحتية والأزمة الإسكانية، حيث أن هذه القطاعات هي من مكوّنات البنية التحتية التي تحتاج الدولة إلى تطويرها.

في المقابل، شهد قطاع الصناعات التحويلية، الذي يتضمن قطاع صناعة المنتجات المكررة، أكبر نسبة نمو من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجم القطاع ٢.٨ مليار دينار كويتي في ٢٠١٢. وإرتفعت نسبة الحصة من ٥.١% في ٢٠١١ إلى ٥.٣٧% في ٢٠١٢، أي نمو بنسبة ٥.٢٩% نتيجة تراجع حصص القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من تحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية نسبيًا، إلا أن القطاع النفطي لا يزال يسيطر على أكبر حصة

(٢٦)تقرير Kuwait :2013 Article IV consultation ، صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٣.

من الناتج المحلي. فقد بلغت نسبة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي ٦٢.٦% عام ٢٠١٢، بينما كانت نسبة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٦٠.٦% عام ٢٠١١. وتشير هذه النسب إلى نمو في الإعتماد على القطاع النفطي بنسبة ٣.٢% في ٢٠١٢.

شكل رقم (٢)الناتج المحلى الاجمالى فى الكويت بالأسعار الجارية حسب القطاعات ٢٠١٢[٢٧]

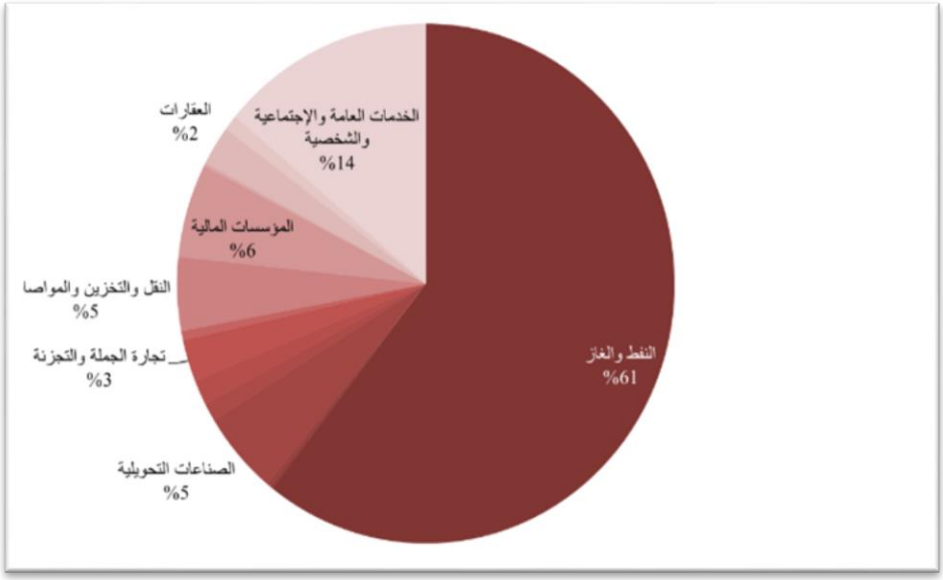

(٢٧)النشرة الإحصائية الفصلية –أكتوبر –ديسمبر ٢٠١٣ –بنك الكويت المركزى.

تجارة الخارجية وتحويلات العاملين

تشير بيانات النشرة الإحصائية من بنك الكويت المركزي إلى أن حجم إجمالي صادرات دولة الكويت بلغ ٣٢.٦ مليار دينار كويتي لسنة ٢٠١٣، بإنخفاض – ٢% عن العام السابق. ويرجع السبب الرئيس لهذا الإنخفاض إلى تدني الصادرات النفطية بنسبة –٢.٧%، حيث بلغ حجمها ٣٠.٨ مليار دينار كويتي، نتيجة تراجع أسعار النفط الدولية عن العام الذي سبقه. في المقابل، بلتغ حجم الصادرات غير النفطية لسنة ٢٠١٣ نحو ١.٩ مليار دينار كويتي، حيث نمت بنسبة ١٠.٧% عن العام السابق، مما قلل من تراجع مستوى إجمالي صادرات الدولة. وتشير البيانات إلى أن تركيبة الصادرات تشكل خطورة على إستدامة دخل الدولة، بسبب الإعتماد شبه المطلق على الصادرات النفطية، مما يضع الميزانية العامة والميزان التجاري للدولة تحت رحمة تقلبات أسعار النفط الدولية، وبالتالي لا يوجد عازل ليخفف أي صدمة إقتصادية في المستقبل ضد أي تقلبات محتملة في السوق العالمي [٢٨]

(٢٨)ملخص التجارة الخارجية"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر– ديسمبر ٢٠١٣، بنك الكويت المركزي.

شكل رقم (٣)صادرات دولة الكويت بالأسعار الجارية ٢٠١٣[٢٩]

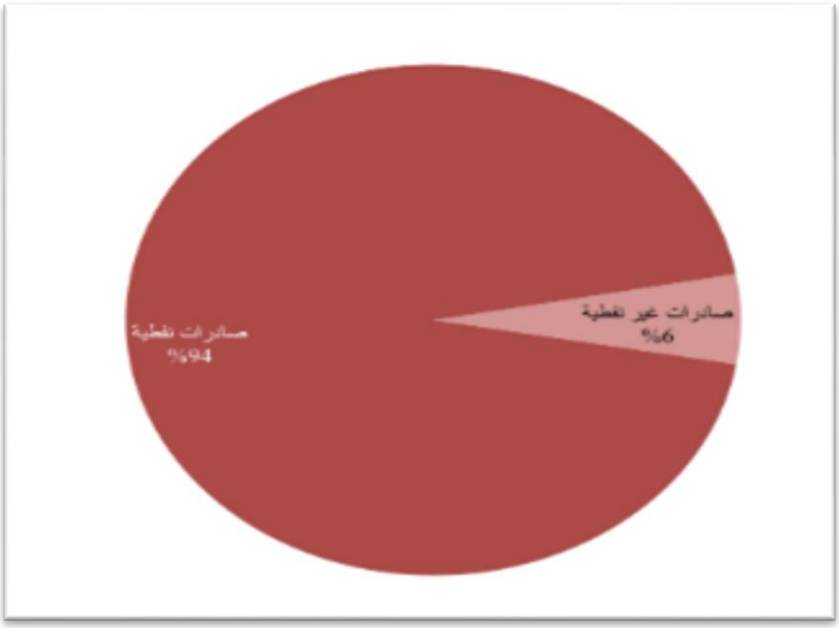

بلغ حجم إجمالي واردات الدولة لسنة ٢٠١٣ نحو ٨.٣ مليار دينار كويتي، حيث نمت بنسبة ٩.٣% عن السنة السابقة. ووصل الميزان التجاري لسنة ٢٠١٣ إلى ٢٤.٣ مليار دينار كويتي، حيث تراجع لأول مرة بعد الأزمة العالمية بنسبة –٥.٣% نتيجة لتراجع الصادرات النفطية [٣٠]

(٢٩)النشرة الإحصائية الفصلية –أكتوبر –ديسمبر ٢٠١٣ –بنك الكويت المركزىhttp://tinyurl.com/njuuz6u

(٣٠)الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر– ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزيhttp://tinyurl.com/pyrh6yf .

أما تحويلات العاملين، فقد وصل إجمالي المبلغ حتى الربع الثالث لسنة ٢٠١٣ إلى ٣.٣ مليار دينار كويتي،بنسبة نمو ٢.٦% عن السنة الماضية [٣١] لكن على الرغم من زيادة تحويلات العاملين الإجمالية إلى الخارج، تراجع نمو معدل التحويلات الفردية للعامل الوافد بنحو -٥.٥%. لذا نرى أن هناك زيادة في نسبة أجور العاملين التي يستقطبها الإقتصاد المحلي، على الرغم من تراجع معدل نسبة التضخم، الذي بلغ ٢.٧% في ٢٠١٣ في مقابل نسبة ٣.٢% عام ٢٠١٢ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي[٣٢] .

ثانيا: أثر التجارة الخارجية على أهداف التنمية المستدامة وفق الخطة الإنمائية الثانية لدولة الكويت

تسعى دولة الكويت لتحقيق الأهداف التي خرجت عن أعمال قمة التنمية المستدامة التي عقدت خلال شهر سبتمبر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تم خلاها اعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ وأهدافها السبعة عشر بأبعادها الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

(٣١)ميزان مدفوعات دولة الكويت"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزيhttp://tinyurl.com/pyrh6yf

(٣٢) nflation rate, end of year consumer prices," World Economic Outlook, IMF Data Mapper, April. <http://tinyurl.com/imfkuwaitinflation2013

يوضح الجدول رقم(٣) التجارة الخارجية طبقا لتصنيف المجموعات الاقتصادية الشاملة[٣٣]

الجدول رقم(٣)

التجارة الخارجية طبقا لتصنيف المجموعات الاقتصادية الشاملة[٣٤]

القيمة بالألف دينار كويتى

الصادرات	2020			2019	
	التغير %	الحصة%	القيمة	الحصة%	القيمة
الأغذية والمشروبات	-19.6	10	8,080	0.7	10,050
لوازم صناعية	-51.1	4.0	32,523	4.3	66,517

(٣٣)دولة الكويت ، اللإدارة المركزية للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية الشهرية، يونيو ، ٢٠٢٠

(٣٤)دولة الكويت ، اللإدارة المركزية للإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية الشهرية، يونيو ، ٢٠٢٠

وقود وزيوت	-46.6	90.8	743,924	90.1	1,392,277
سلع إنتاجية (عدا معدات النقل)	-44.0	0.8	6,185	0.7	11,051
معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها	-64.1	2.6	21,030	3.8	58,548
سلع استهلاكية	20.1	0.8	6,616	0.4	5,511
جملة		100	**819,062**	100	**1,545,303**
الورادات	2020			2019	
	التغير%	الحصة%	القيمة	الحصة%	القيمة

الأغذية والمشروبات	19.7	21.0	156,595	16.9	130,813
لوازم صناعية	-51.3	23.4	174,366	26.6	205,756
وقود وزيوت	-34.8	0.4	2,824	0.6	4,334
سلع إنتاجية (عدا معدات النقل)	-9.8	21.4	159,050	22.8	176,286
معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها	-45.3	7.7	57,424	13.6	104,978
سلع	29.9	26.0	193,647	19.3	149,111

استهلاكية					
جملة		100	**744,538**	100	**772,425**

وترتبط الخطة الإنمائية الكويتية للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) ارتباطًا وثيقًا بأهداف خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، والمستهدف تحقيقه خلال الخطة الانمائية (٢٠١٥-٢٠٢٠) ككل هو رفع متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى إلى ٥.٩% حال تنفيذ مشروعات الخطة وسيؤدى المعدل المستهدف إلى زيادة الدخل الفردى الحقيقى بافتراض نمو عدد السكان الكويتيين بمعدل ٢.٦% سنويا .

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان .

لا ينطبق هذا الهدف على دولة الكويت ولم يتم رصد حالات فقر فى الكويت، وقد تم رفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥.٩% حال تنفيذ مشروعات الخطة وأدي المعدل المستهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي بافتراض نمو عدد السكان الكويتيين بمعدل ٢.٦%سنويا.

الهدف الثانى: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

يتسق مع أهداف النمو الاقتصادي وسوق العمل والتشغيل بالخطة وهي:

- تطوير إدارة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الاستثمار.
- اصلاح اختلالات المكون الكويتي في سوق العمل.
- زيادة مساهمة قوة العمل الكويتية بالقطاع الخاص.
- الحد من ظاهرة البطالة.
- تطوير نظام معلومات سوق العمل

الهدف الثالث: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يتسق اهدف مع أهداف التعليم العام والعالي في الخطة الإنمائية وهي:

- تحقيق التميز في العملية التعليمية وتحسين مركز الكويت في اختبارات التقويم والقياس العالمية.
- تشجيع ودعم مشاركة القطاع الخاص في مجال التعليم.
- تحقيق معايير الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي.

- رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وربط مخرجاتسا باحتياجات سوق العمل.
- تعزيز التواجد المحلي والإقليمي والعالمي لمؤسسات التعليم العالي.
- دعم مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي.

الهف الرابع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحويز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار

يتسق مع أهداف وسياسات تطوير البنية التحتية في الخطة الإنمائية بمجالي:

- الطاقة الكهربائية والمياه.
- النقل والمواصلات والاتصالات.

يتسق مع أهداف وسياسات الصناعة التحويلية وهي:

- زيادة معدلات نمو القطاع الصناعي ليكون مصدر امن مصادر الدخل الوطني.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي.
- تحويز القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في الصناعات التحويلية.

- تنمية الصادرات غير النفطية.

يتسق مع أهداف وسياسات تمكين المرأة والشباب في الخطة الإنمائية وهي:

- رفع مستوى الابداع والابتكار لدى الشباب.
- يتسق مع أهداف وسياسات البحق العلمي في الخطة الإنمائية.

الخاتمة

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وكذا تعظيم الأجور وبالتالي التعظيم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول.

بالإضافة إلى تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات والتي من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة .أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التنمية، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشر.

نتائج البحث:

١-أن الزيادة في الانفتاح تعمل على الزيادة في كل من الصادرات والواردات الحقيقية، فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس على معدل النمو الاقتصادي

٢- مساهمة التجارة الخارجية عن طريق الواردات الحقيقية من خلال السلع الوسيطية والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

٣- أن زيادة الانفتاح من شأنها أن تعمل على زيادة معدلات التضخم في البلد، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية تحسن من تدفق الصادرات إلى الخارج، ليؤدي ذلك إلى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بدءا من مرحلة التحرير الكامل للتجارة.

٤-توجد علاقة بين الانفتاح التجارى والناتج المحلى الاجمالى.

لذلك قد حاولنا في هذا البحث إلقاء الضوء على مسألة أثر التجارة الخارجية في الكويت، على التنمية المستدامة عن طريق الأدلة التجريبية والكمية، ونعتقد من خلال هذا البحث أن يكون إسهاما إيجابيا في طريق دراسة السياسات في البلدان النامية.

التوصيات

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها وبالنظر إلى خصوصيات الاقتصاد الكويتى نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

١–السعي نحو إعادة هيكلة قطاعات وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، مع إمكانية احتفاظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين (القطاعات السيادية في الاقتصاد الوطن).

٢–ضرورة إعادة النظر في الأولويات والتركيز على كل من قطاعي الزراعة والصناعة، إلى البحث العلمي· من أجل تعزيز الأمن الوطني (الأمن الغذائي، العسكري والطاقوي).

٣–العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية· وتيسير الإجراءات التجارية لمنح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير والاستيراد.

٤–السعي نحو الانضمام للمؤسسات والهيئات الدولية للاستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول على الأسواق الدولية.

المراجع والمصادر

أولا-المراجع بالغة العربية

١) الإدارة المركزية للإحصاء، احصاءات التجارة الخارجية بالكويت ،يونيو ٢٠٢٠.

٢) بهلول مقران ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادى من (١٩٧٠-٢٠٠٥) ، **رسالة ماجستير** ، جامعة الجزائر، ٢٠١١.

٣) تقرير Kuwait :2013 Article IV consultation ، صندوق النقد الدولى ، ٢٠١٣.

٤) حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر ١٩٩٦ .

٥) زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، ١٩٩٨.

٦) سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٧) سيد محمد أحمد ، **التجارة الخارجية** ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠.

٨) طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات،** دار الفواد للنشر، ١٩٩٥.

٩) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دار الشرق للنشر، ٢٠١٠.

١٠) عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر. ٢٠١٣

١١) فيصل لوصف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة فى الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٢، **رسالة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة سطيف١، ٢٠١٤.

١٢) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي،** الدار الجامعية، بيروت١٩٦٦.

١٣) محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة،** دار المهل اللبناني ، بيروت ، ط١، ٢٠١٢،

١٤) مصباح بلقاسم ،أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر ودوره فى التنمية المستدامة ، حالة الجزائر ، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٦.

١٥) ملخص التجارة الخارجية"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٣، بنك الكويت المركزي.

١٦) منى خليفة، **التنمية البشرية: الصحة السكانية والبيئة** ، رؤية جامعة القاهرة فى تحديث الدولة المصرية ، الجزء الثانى ، لاتنمية الشاملة ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٧) مؤشر الأثر البيئى يقوم على ترجمة متغيرات الاستهلاك والتخلص من النفايات بالوحدات الأرضية .

١٨) ميزان مدفوعات دولة الكويت"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي http://tinyurl.com/pyrh6yf

١٩) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية"، النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٣. بنك الكويت المركزي . http://tinyurl.com/pyrh6yf

٢٠) النشرة الإحصائية الفصلية –أكتوبر –ديسمبر ٢٠١٣ –بنك الكويت المركزى.

٢١) النشرة الإحصائية الفصلية –أكتوبر –ديسمبر ٢٠١٣ –بنك الكويت المركزىhttp://tinyurl.com/njuuz6u

٢٢) نصر محمد عارف ، التنمية من منظور متجدد: التحيز –العولمة –ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٣) وليد عابي ، آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية- دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وتونس والمغر-، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف، ٢٠١٢.

٢٤) يوسف باهى، دور التجارة الخارجية فى تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر فى الفترة من ١٩٩٠–٢٠١٦، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية ولتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية، ٢٠١٧.

المراجع باللغة الأجنبية

1-Beat Burgenmeier ," Economie du développement durable", Editions de boeche, Paris, 2002, p 19.

2-Commission mondial sur l'environnement et le dévloppement, rapport brundtland, 1988, p10. 4 Beat

3-M. Wackernagel, et al: The Ecological Footprint of nations, UBP project (1996 data) Calculation of the Kuwaitis average Ecological Footprint (1996 data), Centre of Sustainability Studies, Mexico, 2001. www.rprogress.org.

4-Nflation rate, end of year consumer prices," World Economic Outlook, IMF Data Mapper, April. <http://tinyurl.com/imfkuwaitinflation2013

5-Tracey Strange et Anne Bayley, le développement durable à la croisée de l'économie de la société et de l'environnement, édition de l'OCDE, Paris, 2008, p26.

6-Yvette Lazzeri, le développement durable du concept à la mesure, édition l'Harmattan, Paris, 2008, pp 11-12.